

اطلقت وقال المالك عشت نواعا فالقول للشارع لو اذعن على
 نواعا للمالك **كتاب الوديع** الا يبيع تسليط المالك
 غيره على حفظ ماله ولو بيعته ما يرك عند الامين لم يخطئه
 اما ان لا يضمن بالهداك للمويع ان يخطئها بنفسه وعياله
 السفيهها عند عدم النهي والخوف خلافا لما فيها لعمرو مؤنة
 فان يخطئها بغيره يضمن الا اذا خاف طريقه والذوق فرفضها
 الى جاره او الى سفينة اخرى فان طلبها رتبها فبها وقبور
 على تسليمها صار عاصبا وكذا لو وجدها اباها وان قريبتا
 بخلاف غيرها عند غيره فان حفظها بالزحمت لا تخير فان حفظها
 ضمن وانقطع حق المالك منها في المايع وعنده عند الامام بخلاف
 في غير المايع للمالك ان يشركه ان شاء وكذا في المايع عند غيره
 وعند ابيس بصير لا يبايع الا كثر فيه وان يغير غيرها
 بغيره يبيع ويشتري بغيره ضمن وانقطع حق المالك لجماعا وان
 اخطت بلا ضيق اشتراكا لجماعا وان تعدى فيها بان كانت
 ثوبا قديرا واديرة فركبها او عمدا فاسخده ضمن وان ازال التعلق
 بالانسان بخلاف السفيه والشاعر وكذا لو اودعها ثم استردا
 وان انفق بعضها فهلك الباقي ضمن بالانفق فقط وان اخطت
 وخطئها بالباقي ضمن الجميع ولو تصرف فيها فخرج مستعدق به
 ايسر يطيب له وان اذوع اثنان من واحد منها لا يبيع

عند
 ولا يصدق بمسألة لا يثبت لا يرد على ضرورة
 سقطت المشقة بتحقق رضا المالك
 الا ان في الوديع

فركبها بيان

انما يضمن المالك ما يملكه من امواله
 ولو اخطت بالانفق سقطت المشقة
 ولو اخطت بالباقي ضمن الجميع
 ولو اخطت بالانفق سقطت المشقة
 ولو اخطت بالباقي ضمن الجميع

والانفق سقطت المشقة
 ولو اخطت بالباقي ضمن الجميع
 ولو اخطت بالانفق سقطت المشقة
 ولو اخطت بالباقي ضمن الجميع

في الموطأ قال لا يرد على ضرورة
 ولا يصدق بمسألة لا يثبت لا يرد على ضرورة
 سقطت المشقة بتحقق رضا المالك
 الا ان في الوديع

انما يضمن المالك ما يملكه من امواله
 ولو اخطت بالانفق سقطت المشقة
 ولو اخطت بالباقي ضمن الجميع
 ولو اخطت بالانفق سقطت المشقة
 ولو اخطت بالباقي ضمن الجميع